أثر التوزيع المكاني للمراكز الامنية
في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر الضحايا

أ/ علاء تحسيــن محمد سوالمه

باحث دكتوراه - تخصص علم الجريمة - قسم علم الاجتماع

كلية العلوم الاجتماعية - جامعة مؤتة - الأردن

البريد الالكتروني: swalmeh1991@yahoo.com

أثر التوزيع المكاني للمراكز الامنية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر الضحايا

علاء تحسيــن محمد سوالمه

قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن .

البريد الالكتروني: swalmeh1991@yahoo.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التوزيع المكاني للمراكز الامنية في محافظة الزرقاء في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضحايا الجريمة، وأيضا معرفة العلاقة بين تلك العوامل المؤدية لبعض الجرائم ودور التوزيع المكاني للمراكز الأمنية في الوقاية من الجريمة، ومعرفة مدى الكفاءة المكانية للمراكز الامنية في مدينة الزرقاء من وجهة نظر الضحايا.ولتحقيق هذه الأهداف؛ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ووصف البيانات لضحايا الجريمة باستخدام أداة الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها باستخدام نظام الحزم الإحصائية (SPSS) ضمن عدد من الاختبارات الإحصائية، حيث تكونت عينة الدراسة من ٣٠٠ شخص اختيروا عشوائياً من أماكن مختلفة في محافظة الزرقاء.وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن التوزيع المكاني للمراكز الأمنية له دور كبير في الحد والوقاية من الجريمة حيث أن المراكز الأمنية ضمن محيطها الأقرب تخلو من الجرائم وان التواجد الأمني في أي موقع له دور فعال في الوقاية من الجريمة، كما واظهرت الدراسة ان التوزيع السكاني في محافظة الزرقاء يلعب دور كبير في كفاءة وأداء المراكز الامنية، حيث أن بعض المناطق تشهد ازدحاماً سكانياً كثيف مقابل مناطق أخرى تخلو من الكثافة السكانية ويعد هذا عاملاً أساسياً في ارتكاب الجريمة وكذلك يؤثر سلباً على أداء العاملين في جهاز الامن العام على اعتبار أن المناطق ذات السكانية العالية بحاجة الى عدد أكبر من المراكز الأمنية ورجال الشرطة.وأوصت الدراسة الى وضع خطط استراتيجية من شأنها إعادة النظر في التوزيع المكاني للمراكز الأمنية بما يتناسب مع الكثافة السكانية ليكون هناك دور فاعل لجهاز الأمن العام في القيام بواجباته والوقاية من الجريمة.

الكلمات المفتاحية: التوزيع المكاني، المراكز الأمنية، الوقاية من الجريمة، ضحايا الجريمة.

The impact of the geographical distribution of the security centers in Zarqa governorate to reduce crime, From the perspective of crime victims

Ala' Tahseen Mohammad Sawalmeh
Department of Sociology, Specialization in Criminology, College of Social Sciences, Mutah University, Jordan.
E-mail: swalmeh1991@yahoo.com

Abstract:

The study aimed to know the effect of the spatial distribution of security centres in Zarqa Governorate in preventing crime from the point of view of crime victims. And to identify the social, economic and cultural factors that affect the commission of crime from their point of view. Besides, to know the relationship between those factors leading to some crimes and the role of spatial distribution for the security centers in the prevention of crime to know the extent of the spatial efficiency of the security centers in the city of Zarqa from the point of view of the victims. To achieve these goals; The study relied on the descriptive analytical approach in analyzing and describing the data of crime victims, using the questionnaire tool in collecting and analyzing data within a number of statistical tests, to reach the objectives of the study. The results of the study showed that social, economic and cultural factors play a major role in the lives of individuals, as well as that the nature of the relationship between these factors and the commission of crime is a close relationship, and that there is a close link in the nature of these factors in any society in contributing to alleviating the burdens on security centers and making them do their work according to their correct spatial distribution. Moreover, it shows that the spatial distribution of security centers has a major role in reducing and preventing crime, as the security centers within their closest surroundings are devoid of crimes and that the

security presence in any location has an effective role in preventing crime. The study also showed that the population distribution in Zarqa Governorate plays a major role in the efficiency and performance of the security centers, as some areas are witnessing a dense population congestion compared to other areas devoid of population density, and this is a key factor in committing crime as well as negatively affecting the performance of workers in the Public Security Service, given that high-populated areas need a large number of Security stations and policemen.In light of its results, the study recommended the necessity of emphasizing the importance of raising the level of individuals in society and raising their awareness of the negative aspects of crime on society and its great effects on society, and to activating the awareness role through security centers to reduce and prevent crimes, as well as developing strategic plans that would reconsider in the spatial distribution of security centers in proportion to the population density, so that there is an active role for the public security apparatus in carrying out its duties and preventing crime.

Keywords:Spatialdistribution,Securitycenter, Crimeprevention, Victims of crime.

المقدمة:

ان مكافحة الجريمة والقاء القبض على مرتكبيها واحالتهم الى القضاء لإيقاع العقوبة القانونية بحقهم من الواجبات المرتبطة بالأجهزة الأمنية المعنية في مكافحة الجريمة والحد من انتشارها من خلال الاجراءات التي يقومون بها وبشتى الوسائل والامكانيات المتاحة لديهم بغية تقليص أعداد الجرائم، والحفاظ على أمن وسلامة المجتمع لما لذلك من آثار اجتماعية ونفسية في أي مجتمع كان.

والجريمة بشكل عام ظاهرة مجتمعية تسعى الدول إلى مكافحتها والحد من انتشارها بهدف تقليل الاضرار الناجمة عنها سواءً من حيث الضرر الواقع على المجتمع او الاضرار الواقعة على ضحايا الجريمة، وهو ما يعبر عنه في كثير من الأحيان بمنع ارتكاب الجرائم.

مرتكبو الجرائم قد يكونوا عاجزين عن التمييز بين الخطأ والصواب والخيروالشر، ما يدفعهم لارتكابها متأثرين بمتلازمات الحياة من فقر وبطالة وإغتراب وانعدام التوجيه الأخلاقي وغياب الوازع الديني والتي تعتبر وقوداًلإشعال فتيل الجرائم.

في العرف الاجتماعي، فإن الجريمة لا يمكن تبريرها، حتى وإن ارتكبت بمقابل جريمة، أو نتيجة للحاجة، أولأي أسباب أخرى، إضافة إلى ما نصت عليه شرائع الأديان كلها، عرف الإنسان «شريعة حمورابي»، التي تعد أول قانون وضعي إنساني، يعرّف الجريمة، ويضع العقوبة التي تقابلها، وانتشار الجريمة وأسباب زيادة معدلاتها، فذلك لا يعني التهوين من الفعل الجنائيوحتى قانونياً فالجريمة مرفوضة بشكل كامل الا في بعض الامور التي اجازها القانون كالدفاع عن النفس في بعض الحالات أو كاستخدام الطبيب بعض الادوات الحادة في عملية علاجالمريض او السماح باستخدام العنف في اللعاب القتالية التي تكون محكمة بشكل قانوني من قبل حكاموولجانمعتمدة.

وتُشير بعض الدراسات إلى ما يُسمى بـ "موانع الجريمة" والمتمثلة في تربية الأسرة على أسس أخلاقية، وفي مراحل التعليم المختلفة، وكذلك من خلال وسائل الإعلام، ومن خلال سيادة القانون التي تفرضها اجهزة الدولة المختلفة، فكلها مجتمعة قد تساعد الفرد في تحسين سلوكه والتي تشكل في مجملها قواعد إنسانية في طبقات المجتمع ككل، (عنب،2016).

ان بعض الاشخاص والذين يتمتعون بالنفسيات الإجرامية الخطرة هم الذين يميلون إلى ارتكاب الجرائم والذي يهدد الأمن المجتمعي والتي توجد لدى البعض سواء بالاستعداد للجرمية أو بالاكتساب من اشخاص اخرين.

التطور التكنولوجي ساهم بشكل كبير في مساعدة الإنسان للحصول على مبتغاه بطريقة أسهل وأسرع من السابق، إلا أن الآثار السلبية للتكنولوجيا قد تتساوى إلى حد ما مع إجاباتها، فعلى سبيل المثال الجرائم المعلوماتية وجرائم غسيل الاموال والجرائم

الالكترونية وجرائم الارهاب التي ترتكب عبر وسائل الاتصالات الحديثة قد ينتج عنها منفعة مادية للشخص المجرم وتحميل الضحية خسارة باستخدام القرصنة التي باتت تشكل خطراً يهدد مستخدمي الأجهزة الذكية، (شهوان،2018).

وبالحديث بشكل خاص عن المملكة الأردنية الهاشمية فإن مديرية الأمن العام الممثلة بمكافحة الجرائم على اختلاف أنواعها، وذلك من خلال انتشار واسع وكثيف للمراكز الامنية ونقاط الشرطة لتغطي جميع مناطق المملكة، فالمراكز الأمنية المنتشرة في محافظات المملكة بحسب العاملين فيها فإنها تنشئ شراكات مختلفة مع مؤسسات المجتمع المدني والتي بدورها قد تقوم بتنظيم حملات توعوية للأسر والشباب بشكل خاص لكشف مخاطر الجرائم الاجتماعية والاقتصادية، وأيضا تقوم بمتابعة القضايا ومتابعة المطلوبين، وهذا جل ما ستطرحه الدراسة بالحديث عن عميلة التوزيع المكاني للنقاط والمراكز الأمنية في محافظة الزرقاء ودورها في الوقاية من انتشار الجريمة.

مديرية الأمن العام تقدم خدماتها الأمنية والإنسانية والتي قد توفر المظلة الأمنية لكافة المتواجدين على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، فقد توسعت في انتشار مرتباتها في مختلف المواقع، والتي تتواجد في كافة المناطق ضمن التجمعات السكانية وخارجها، إذ تنتشر المراكز الأمنية ونقاط الشرطة لتغطي الاختصاصات الجغرافية في مناطق البادية وأقاليم الشمال والوسط والجنوب، وتتواجد مرتبات كل من إدارة الشرطة السياحية في مواقع سياحية تنتشر في جميع أراضي المملكة، وايضا تتواجد المحطات الأمنية والتيتتبع اداريا لإدارة الدوريات الخارجية في الطرق الواصلة بين المحافظات،(مديرية الأمن العام،2019).

تقوم مرتبات المراكز الأمنية بمتابعة القضايا المختلفة من المطلوبين للجهات القضائية والإدارية، والعمل مع الوحدات الشرطية المتخصصة في مكافحة الجريمة، والتي بدورها تساند عمل البحث الجنائي والأمن الوقائي في التحقيق في الجرائم وملاحقة المجرمين وإلقاء القبض عليهم،(مديرية الامن العام،2019).

ومن المهم ان يكون هناك أنموذجا خاصا في عملية التوزيع المكاني للنقاط والمراكز الامنية التي تتوزع على كامل المملكة الاردنية الهاشمية والتي تقوم بدورها في الكشف عن الجريمة وملاحقة المطلوبين والخارجين عن القانون ومساعدة المواطنين، لذلك اهتمت الدراسة في البحث عن مدى فعالية عملية التوزيع المكاني للنقاط والمراكز الامنية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في وجود تفاوت في معدلات الجرائم وأنماطها بين المناطق القريبة من المراكز الامنية والمناطق البعيدة عن المراكز الامنية، ويعد توفير الخدمات الامنيةللمواطنين في المحافظات والتجمعات السكانية بطريقة متساوية وعادلة وتقليل الفروقات في وجود هذه الخدمات لفئات المجتمع المختلفة من أحد

الاهداف الهامة لرؤساالاجهزة الامنيةاو لوزارة الداخلية بشكلعام، إذ إن الخدمة الامنية تتطلب سرعة في التحري والمتابعة والاستجابة لأي جريمة قد تحصل في منطقة الاختصاصلتحقيق الأمن والامانلأفراد المجتمع، لذا من هنا تبينت مشكلة الدراسة الحالية وهيمدى أهمية وجود مراكز أمنية في المدينة وتوزيعها له أهمية في الوقاية من الجريمة بشكل عام، وكذلك دور هذه المراكز في تحقيق الامن في المنطقة وفرض هيبة الدولة وسيادة القانون.

ان التواجد الامني يجعل المجرمين او أصحاب الأسبقيات يلتزمون في عدم مخالفة القانون وذلك لوجود رقابة دائمة وحقيقية من قبل رجال الامن العام في المراكز او النقاط الامنية الموزعة على المملكة الاردنية فتحليل الواقع المكاني للمراكز الامنية يبين مواقع الخلل في عملية توزيعها، وسيساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة المتعلقة بتحديد أماكن المراكز او النقاطالامنية فأن دراسة التوزيع المكاني للمراكز الامنية أصبح أمرا مهما لبيان مدى كفاءتها المكانية.

أسئلة الدراسة:

وتكمن هذه الدراسة الى معرفة أثر التوزيع المكاني للمراكز الأمنية في الوقاية من الجريمة في محافظة الزرقاء من وجهة نظر ضحايا الجريمة عبر الإجابة على الأسئلة الأتية:

السؤال الاول: ما دور التوزيع المكاني للمراكز الأمنية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر الضحايا؟

السؤال الثاني: ما مدى الكفاءة المكانية للمراكز الأمنية في مدينة الزرقاء من وجهة نظر الضحايا؟

أهمية الدراسة

وتكمن أهمية هذه الدراسة فيإن اهمية الدراسة جاءت من خلال وجود الفروقات بأعداد الجريمة وأنماطها في المناطق التي تتوافر والمناطق التي تخلو من المراكز الامنية وبين انماط الجريمة او اشكالها والذي يجعلنا نعرف كيف نقوم بتحديد المكان الجغرافي الانسب وطريقة توزيع المراكز الامنية في كل منطقة لنتعامل مع كل الجرائم لاتخاذ الاجراءات اللازمة للوصول الى الحل المناسب ومعالجة تلك الجريمة أو الظاهرة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية الى تسليط الضوء على أثر التوزيع المكاني للمراكز الامنية في محافظة الزرقاء من وجهة نظر ضحايا الجريمة حيث تحاول الدراسة تحليل تأثير وجود المركز الامني على الجريمة والعمل على المعالجة المحلية والخروج بمقترحات تفيد

الأجهزة الامنية بشكل عام وايضا النظر في العوامل المؤثرة على ارتكاب الجريمة من وجهة نظر الضحايا ولتحقيق ذلك تتلخص الاهداف العلمية فيما يلي:

–معرفة دور التوزيع المكاني للمراكز الامنية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر الضحايا.

–معرفة مدى الكفاءة المكانية للمراكز الامنية في مدينة الزرقاء من وجهة نظر الضحايا.

حدود الدراسة:

اقتصرت حدود الدراسة على الجوانب التالية:

- حدود مكانية: تم تطبيق الدراسة في محافظة الزرقاء بجميع الويتها.
- حدود زمانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال النصف الثاني من عام 2021
- حدود بشرية: ضحايا الجرائم بكل أنواعها.

الإطار النظري:

إن الجريمة بشكل عام هي ظاهرة مجتمعية يشترط وجودها بوجود المجتمعات فأينما وجدت المجتمعات وجد الأفراد ووجدت أهدافهم ورغباتهم وأهوائهم المختلفة التي قد تتضارب في بعض الاوقات، مما يجعل البعض يرى أن الاعتداء على الآخرين وسيلة لتحقيق أهدافه ومصالحه الشخصية، فالجريمة قديمة جداً وموجودة منذ وجود الإنسان.

وتعد الجريمة من أكثر المشكلات المجتمعية تشابكاً وتعقيداً، فبالرغم من أن الاهتمام بدراستها دراسة علمية أصبح حديثاً،إلا أن المختصين يجدوأنفسهم أمام كمية كبيرة من الدراسات والنظريات المفسرة للجريمة والتي تتوافق أوتتعارض في بعض الأحيان، هذا السبب يعود لأن الفعل الإجرامي ظاهرة تهم الكثير من العلوم المختلفة والتي يهتم بها كل من علماء النفس والاجتماع وعلماء القانون والذي يدخل ضمن اختصاص كل منهم لذلك حاولواأن يفسروها انطلاقا من وجهة نظرهم وطرقهم في البحث فتعددت بذلك النظريات والاتجاهات، ولهذا فان الباحث سوف يقوم بتعريف الجريمة بشكل سريع حسب كل من العلوم وتسليط الضوء على تعريف الجريمة من أكثر من اتجاه.

إضاءات تاريخية عن علم الإجرام وتطوره:

منذ ظهور الانسان في هذا الكون كان ذلك ايذانا بظهور الجريمة، فكلنا نعلم قتل قابيل لأخيه هابيل وهي كانت أول لجرائم التي عرفتها البشرية جمعاء، والجريمة في حقيقتها سببها يعود الى ضعف الوازع الأخلاقي والديني عند من يرتكبونها بل قد يصل الامر الى حد عدم وجود الأمرين عند الاغلبية من المجرمين، حيث ان جميع الديانات التي نزلت على البشر رفضت ونهت عن ارتكاب الجرائم، (عقيدة،1994).

ويعد اميل دور كايم مؤسس المدرسة الحديثة لعلم الاجتماع القانوني ومن أنصار مدرسة الوسط الاجتماعي أيضا فقد ذهب الى القول بان دراسة التاريخ توكد لنا أنه كلما كان المجتمع متحضراً ومتطوراً كلما كانت العقوبة أقرب الى الرحمة وعلى العكس من ذلك فأنه كلما كان المجتمع متخلفاً برزت العقوبات الرادعة التي تتميز بالعنف والقسوة، كما أن العقوبة تكون أشد كلما كانت السلطة المركزية أقوى.

كذلك عني دوركايم أيضا بكل أشكال الروابط الاجتماعية وصلتها بالجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية اعتيادية تقع في المجتمعات مهما اتصفت بالتباين من حيث أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأن الجريمة هي الثمن الذي ينبغي أن يدفعه التقدم الحضاري والمتغير الذي تقتضيه عجلة الحياة المتطورة باستمرار

أركان الجريمة:

تقوم الجريمة على ثلاثة أركان أساسية، وهي:

الرُكن القانوني: يعرف هذا الرُكن بأنّه المادة القانونية التي تأتي بتحديد أبعاد الجريمة وما يترتب على الإتيان بها من عقاب، ويكون ذلك مدرجاً في قانون العقوبات، ويعتبر وجوده إلزامياً إلى جانب كلّ جريمة، ففي حال وقوع الجريمة يتمّ التوصّل مباشرة إلى الجُرم أو العقاب المترتب عليها فوراً، وذلك وفقاً للقاعدة لا جريمة ولا عقوبة دون نصّ.

الركن المادي: تُعرف بأنّها كافّة الاعتداءات الماديّة والانتهاكات التي تكون بحقّ شيئاً ما محمّي قانوناً، ويعتبر الجانب هذا موضوعياً؛ ويعتمد على ثلاثة عناصر أساسيّة:

الفعل: هو عبارة عن نشاط أو سلوك إجراميّ.

النتيجة: هي كلّ ما يترتب من مضارّ على الأفعال الإجراميّة.

العلاقة السببية: هي تلك الرابطة التي دفعت إلى الإتيان بهذا الفعل، وما يترتب عليه من نتيجة.

الركن المعنوي: هو الجانب الذاتي الخاصّ بالجريمة مُباشرة، وهو بمثابة التعبير العميق للصلة ما بين النشاط الذهني الذي يُمارسه الفاعل والنشاط المادي الذي أتى به، ويتوفّر الركن المعنوي موجوداً فور صدور الفعل الإجراميّ عن إرادة الفرد؛ ويؤدي هذا الرُكن دوراً هاماً بالتعبير عن دراسة طبيعة العلاقة القائمة بين إرادة الفاعل من جهة وما ارتكبه الفاعل من فعل من جهة أخرى، وما ترتبّ على ذلك من نتيجة.

الركن الدُولي: يؤدي هذا الركن أساساً دوراً هاماً في التفرقة ما بين الجريمتين الداخلية والدولية أيضاً، ففي حال زوال الصفة الدولية عما أُتي به من جريمة تتّخذ الجريمة صفة الداخلية. (الحياري،2016)

أسباب ارتكاب الجريمة

يُعزى ارتكاب الأفراد للجريمة إلى كثيرٍ من الأسباب، منها:

انعدام أو ضعفُ الوازع الدّيني: حيثُ تُعدّ القوانين الدّينية والمحظورات التي تُحرّم الجرائم رادعاً قويّاً يمثله الأفراد،(التويرجي،2011).

ضعف الوازع الأخلاقي:يُعدّ الوازع الأخلاقي ركناً مهمّاً من أركان الإصلاح الاجتماعي، ولذلك يجبُ أن تُمارس جميع المؤسسات التربوية دورها في غرس القيم والأخلاق لدى الأبناء لمنع انتشار السلوكيات الإجرامية، (العرم،2017).

البيئة الفاسدة:حيثُ يتأثّر الإنسان بمن حوله سواءً أكانوا صالحين أم فاسدين، (الرشد،2015).

البطالة والظّروف الاقتصادية الصّعبة:حيثُ يقوم الكثيرُ من الشّباب بارتكاب الجرائم لتحصيل الأموال بأسلوب غير مشروع نظراً لحاجتهم، (الدويري،2017).

تعاطي المُسكِرات والمُخدّراتوتداول صور الإجرام والإرهاب**:** حيثُ إنّ ٧٠% من جرائم القتل تعودُ لتعاطي الفرد للمخدرات بحسب دراسة قامت بها الجمعيّة التونسيّة لعلوم الإجرام. وأشارت كذلك دراسةٌ أميركية نُشرت في دوريّة السلوك والعدالة الإجرامية إلى أنّ ٩٣% من المُجرمين قد مرّوا بسوابق إدمان على المخدرات والكحول.

أيضا هناك من قال ان اسباب فعل او ارتكاب الجريمة يعود الى ما يلي:

حب الانتقام والثأر من الآخرين.

الرغبة بالسيطرة والتحكّم.

بدافع الحاجة، سواء كان ذلك بدافع المخدرات أو المال أو الجنس.

التهرّب من الواقع والتخلّص منه، كالمشاكل المادية والعيوب والندم. **(**الحياري،2016)

إضاءات عن مديرية الأمن العام:

وتعرف مديرية الامن العام الاردنية بأنها:

هي مؤسسة تقع تحت سلطة وزارة الداخلية،وهي الجهاز المسؤول عن الأمن الداخلي في المملكة، ويتفرع منهاستقياداتأمن أقاليم وهي قيادة أمن إقليم العاصمة، الشمال، الوسط، الجنوب، وقيادة قوات البادية .وبقي جهاز الأمن العام جزءاً من القوة العسكرية التي أسسها الملك عبد الله الأول بن الحسين عام 1921 حتى عام 1956م، حينما صدر قانون يقضي بفصل قوات الأمن عن الجيش، فألحقت بوزارة الداخلية، وفي عام 1965 م صدر قانون الأمن العام رقم 38 الذي نظم الجهاز، (مديرية الأمن العام،2015).

بتاريخ السادس عشر من كانون الثاني للعام 2019، صدرت التوجيهات الملكية السامية بدمج كل من المديرية العامة لقوات الدرك والمديرية العامة للدفاع المدني ضمن مديرية الأمن العام وذلك لغايات تجويد الأداء، وتعميق التنسيق الأمني المحترف، وتعزيز الخدمات المساندة على نحو يلمس المواطن أثره الإيجابي في مختلف جوانب حياته اليومية، ويفضي الى ترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسسات، وحماية الحقوق وصون المنجزات، في إطار من الكفاءة والنزاهة والشفافية، وتقليص الإنفاق الناتج حكما عن عملية الدمج.

وفي السادس عشر من شباط للعام 2020، صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون رقم 14 لسنة 2020 قانون معدل لقانون الامن العام بعد ان اتم جميع مراحله الدستورية والتشريعية والمتضمن دمج قيادة قوات الدرك ومديرية الدفاع المدني تحت مظلة الامن العام.

وبناء على الهيكل التنظيمي الجديد تم دمج الوحدات والقيادات ذات الاختصاصات المتشابهة وبما يحقق الأهداف العامة من التوجيهات الملكية كما تم استحداث عدد من الوحدات والقيادات والادارات المتخصصة.

مفهوم المركز الامني وواجباته

عرفت مديرية الامن العام المركز الامني على أنهوحدة أمنية شُرطية تمثل مديرية الأمن العام في وظائف الضبط الإداري والقضائي وتقديم الخدمات الأمنية بكفاءة وفاعلية.

مهام وواجبات المراكزالأمنية:

١-استقبال شكاوى المواطنين والتحقق منها وجلب المطلوبين وتحويلهم للجهات المختصة.

٢-رصد ومراقبة الوضع الامني بشكل عام في أماكن اختصاص المراكز، ووضع التقارير الامنية للجهات المختصة.

٣-التنسيق مع القطاعات الامنية الاخرى والادارات والمؤسسات الحكومية والمدنية ذات العالقة بما يخدم أمن الوطن والمواطن.

٤-الكشف عن مرتكبي الجرائم وملاحقتهم وتقديمهم للعدالة، وتوفير البيانات الخاصة بأصحاب السوابق والمجرمين الفارين. (مديرية الأمن العام،2018).

أهداف المركز الأمني:

وقد وضعت مديرية الأمن العام أهداف واضحة وهامة للمراكز الأمنية وهي كما يلي:

١-تنفيذ جميع الأوامر والتعليمات الصادرة عن مديرية الشرطة.

٢-تقديم الخدمات الشرطية المتميزة لمتلقي الخدمة.

٣-تنفيذ خطط العمل الشرطية والأمنية للوقاية من الجريمة ومكافحتها.

٤-ادامة التواصل والتعاون مع متلقي الخدمة والمجتمع المحلي.

٥-توعية وتثقيف المواطنين أمنياً من أخطار الجريمة عن طريق المجالس المحلية واللقاءات والندوات وعقد دورات أصدقاء الشرطة.

٦-تقديم العون والمساعدة للمواطنين عند الحاجة.

٧-تعزيز منظومة المعرفة والاتصال والإبداع والابتكار في العمل الفردي والمؤسسي.

٨-الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة. (مديرية الأمن العام،2020)

مفهوم رجل الأمن العام:

ويعزى مفهوم رجل الأمن بشكل عام هو الشخص الذي يقوم بالواجبات الموكلة اليه بدقه وامانه والتي تهدف الى حماية منشأة والدفاع عنها وعن قانطيها من أي اعتداء او مكروه قد يصيب هذا المكان.

منطقة الدراسة:

وقد حدد الباحث منطقة الدراسة محافظة الزرقاء وهي احدى أكبر محافظات المملكة الاردنية الهاشمية والتي يوجد فيها عدد سكان كبير نسبة الى باقي محافظات المملكة بعد العاصمة عمان ومحافظة اربد، ويوجد فيها تنوع عشائري كبير حيث يسكن فيها سكانها الاصليين وأغلبية العشائر الاردنية في المملكة سواء كانت اصولهم من الشمال او الوسط أو الجنوب ويوجد بها عدد من مخيمات اللاجئين من الدول الشقيقة وكذلك عدد كبير من الوافدين والجنسيات الأجنبية، وكل هذه العوامل كانت احدى أسباب زيادة أعداد الجرائم فيها.

أما عن الانتشار الأمني للمراكز الأمنية الموجود داخل منطقة الدراسة أي بمحافظة الزرقاء سيعرض الباحث اختصاص مديريات الشرطة للمناطق الموجودة داخل المحافظة واماكن وجود المراكز الامنية وعددها وهي على النحو التالي:

١- مديرية شرطة الزرقاء:

وهي تقع في مدينة الزرقاء وجغرافيا فهي موجودة في منطقة الأوتوستراد الواصل بين محافظة الزرقاء والعاصمة عمان وهي بالقرب من وزارة الداخلية والمجمع الجديد ومنطقة جبل طارق.

والجدول التالي يبين عدد من المراكز الأمنية التابعة لمديرية شرطة الزرقاء وهي حسب الجدول رقم (١) على النحو التالي:

جدول (١)

تسلسل	اسم المركز الأمني	الموقع المكاني
١-	مركز أمن المدينة	وسط مدينة الزرقاء
٢-	مركز أمن البتراوي	منطقة البتراوي
٣-	مركز أمن الغويرية	منطقة الغويرية
٤-	مركز أمن حسن	جبل الأمير حسن
٥-	مركز أمن الحسين	حي رمزي
٦-	مركز أمن طارق	منطقة جبل طارق
٧-	مركز أمن الحرة	المنطقة الاقتصادية الحرة
٨-	مركز أمن ضليل	منطقة الضليل
٩-	مركز أمن الهاشمية	منطقة الهاشمية
١٠-	مركز أمن مخيم الأزرق	داخل مخيم الازرق للاجئين السورين
١١-	مركز أمن مريجب الفهود	داخل مخيم مريجب الفهود للاجئين السورين

المصدر: عمل الباحث من خلال العمل الميداني

٢- مديرية شرطة رصيفة:

وهي تقع في مدينة الرصيفة وجغرافيا فهي موجودة في منطقة الشمالي الواصلة بين منطقة عوجان ومنطقة ياجوز وهي بالقرب من السوق التجاري وباب اسكان الملك طلال.

والجدول التالي يبين عدد من المراكز الأمنية التابعة لمديرية شرطة رصيفة وهي حسب الجدول رقم (٢) والموضح بالشكل رقم (٢) على النحو التالي:

الجدول (٢)

اسم المركز الأمني	الموقع المكاني
مركز أمن ياجوز	منطقة ياجوز
مركز أمن الرشيد	ضاحية الرشيد
مركز امن حطين	مخيم حطين
مركز أمن المدينة	وسط المدينة

المصدر: عمل الباحث من خلال العمل الميداني

الأسس والاجراءات المتبعة في عملية اختيار الموقع الجغرافي المناسب للمركز الأمني:

ان عملية اختيار مواقع المراكز الامنية قد تتنوع في دول العالم فكل دولة تحدد اسس معينة تختارها بشكل يتناسب معها، فمنهم من يعتمد بناءاً على الاسس الجغرافية ومنهم من يعتمد على الكثافة السكانية واخرون قد يعتمد على المناطق التي تكثر فيها الحركة التجارية ويعتمد البعض في بناء المراكز الامنية على المناطق التي تقع بها أكثر عدد من الجرائم وأيضا يوجد هناك من العديد من الاسس الكثير ومنهم من يستخدم بعضها ومنهم كلها.(مديرية الامن العام،2020)

أما الاسس المعتمدة في عملية انشاء او اختيار موقع مركز أمني فهي كالتالي:

١-اختيار قطع الأراضي المملوكة للدولة ان وجدت في تلك المنطقة وهي تأخذ الاولوية في عملية اختيار الموقع بالتحديد والذي يخفف من العبء المالي على الدولة في عملية شراء اراضي او استئجار مباني خاصة او غير مملوكة للدولة.

٢-الموقع الإستراتيجي: ويعني أن يكون مكان المركز الأمني في مكان مناسب من حيث الغايات الامنية كأن يكون المكان مطل نوعا ما وغير مكشوف من قبل سكان المنطقة وذلك لتلاشي الثغرات الأمنية وان يكون في شارع نافذ وليس في شارع غير نافذ اي بمعنى مغلق أو ما يسمى ب (الدخلة) وذلك لتسهيل عملية حركة الأليات والمرتب بشكل عام ولتسهيل عملية الوصول للمركز الامني سواء من الدعم الامني أو حتى المواطنين.

٣-الكثافة السكانية: وهي من الاسس المهمة التي نظر اليها جهاز الامن العام في عملية وضع مركز أمنى حيث ان المناطق المأهولة بالسكان تكون بحاجة أكبر الى المركز الامني من المناطق قلية السكان كالقرى او أطراف المدينة بشكل عام.

٤-توافر الخدمات اللوجستية من أسواق غذائية وغيرها من الخدمات.

٥-ان يكون الموقع يتوافر فيه جميع الخدمات العامة من وصول المياه والكهرباء.

٦-أن يكون الموقع لا تغلب فيه الطابع العشائري نوعا ما أو القبلي أي بمعنى ان يكون الموقع فيه نوع من التنوع العشائري.

إن المنظومة الأمنية تغطي جميع مناطق المملكة ضمن اختصاصات معينة والتي تتم عن طريق التقسيمات الادارية التابعة للمحافظة والتي تتبع اداريا الى وزارة الداخلية، وعلى ذلك يتم تغطية جميع المواقع عن طريق توزيعها على التقسيمات الادارية المحددة من محافظة الى لواء الى قضاء وعليها يتم توزيع اقاليم الشرطة والمديريات والمراكز الامنية والنقاط الامنية ضمن وضع اعتبارات لكل منطقة من حيث عدد السكان وعدد الجرائم الحاصلة في تلك المنطقة.

*** اضاءات عن مفهوم ضحايا الجريمة**

من المعروف ان الجرائم هي كثيرة ومتنوعة وفي كل المجتمعات بدون استثناء ولكنها تختلف في نسبها وأشكالها من مجتمع لآخر، وهي ليس كما ينظر لها البعض انها اعتداء على القانون فقط وانما هناك ضحية دائما موجودة او ضحايا يتعرضون للأذى كنتيجة لهذه الجرائم، والضحية قد يكون شخصاً أو مؤسسة أو المجتمع، اي بمعنى ان بعض الناس او الممتلكات سيتعرضون للأذى أو التدمير عندما يرتكب أي شكل من أشكال الجريمة، (Hough،1985).

التطور التاريخي لضحايا الجريمة

تاريخيا اهتم علماء الجريمة بدراسة الضحية كجزء مكمل للجريمة من حيث دراسة أسبابها وكيفية السيطرة عليها، البعض كان ينظر الى جرائم القتل أو الاعتداءات العنيفة

على انها ناتجة عن تهور الضحية نفسها من حيث قيامها باستعمال القوة الجسدية او الاهانة ضد شخص ما، والذي يقوم ذلك الشخص بالرد عليه، مما يؤدي الى وقوع جريمة. اي بمعنى ان الضحية يكون هو سببا في وقوع الجريمة ولسوء حظه يصبح هو الضحية (Wolfgang,1958).

نسمع كثيرا عن انتقام ضحية الجريمة من الجاني والتي كانت احيانا عشيرة او جماعة الضحية يساندوه في الانتقام وهو ما كان يعرف بنظام القصاص اي مثلا ان يُقتل الشخص الذي قتل، وأصبح بعد ذلك من حق الضحية او عشيرته العفو عن المعتدي مقابل الصلح على دفع الدية او التعويض، وايضا قد انتشر بعد ذلك بما يعرف بنظام ناظر المظالم بين الدول الغربية منذ زمن بعيد عن طريق الاندلس الاسلامية. والذي تم استبداله لاحقاً بما يسمى بنظام مجالس الدولة فجاء ناقصاً غير مكتمل. وفي عام ١٩٧٩ جاء Mendelsohnفي مؤتمر القانون الجنائي والذي عقد في بوخاريست معلنا عبارة علم الضحية. (البشري،2005)

وقد حدث في السنوات الاخيرة تحول كبير في عملية الاهتمام بضحايا الجريمة وأصبح يوجد هناك اهتمام وتركيز على مواضيع وجوانب مختلفة تتعلق بضحايا الجرائم كالعوامل الديموغرافية للضحايا والكلفة المالية المرتبطة بهم والخوف من الجريمة، (garafalo,1979).

أيضا اضافة على ذلك فقد رأى المختصون في دراسة ضحايا الجريمة أن هناك نقصاً واضحا ملحوظ فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والنفسية للجريمة علىضحايا الجريمة. (parsonage,1979)

وبالرغم من إنفاق الملايين في سبيل القاء القبض على المجرمين ومحاكمتهم واصدار العقوبة الرادعة عليهم وسجنهم واعادة تأهيلهم في مراكز الاصلاح وغيرها الا ان متطلبات وحاجات ضحايا الاجرام لازالت غير مسموعة بشكل غير كاف. ويوجد هناك ضحية او أكثر لكل جريمة لكننا نرى ان الاعلام يركز دائما على المجرمين وعملية اللقاء القبض عليهم وتسليمهم للعدالة، حتى ان في بعض الدول اهتمت المحاكم العليا في عملية حماية حقوق المجرمين مثل الولايات المتحدة الامريكية التي ابدت اهتمام كبير بهذا الشأن أكثر من ضحايا الجريمة، لدرجة ان جماعات حقوق الانسان وصفت هذه المحاكم العليا بأنها ضد حقوق ضحايا الجرائم. وهناك اختلافات كثيرة في عملية تعريف مفهوم ضحية الاجرام،فقال البعض ان الضحية هو كل من تأثر بجريمة ما سواء كان بشكل مباشر او غير مباشر واخرون رأوا انهم الافراد اللذين أصيبوا او تأثروا بالحوادث او الحروب او قضايا التمييز او الابادة الطائفية او القمع السياسي،(karman,1984).

الشكل العام لضحايا الجريمة

١-ان نسبة الذكور تشكل ضعف عدد الإناث من نسبة ضحايا الجريمة بشكل عام.

٢-يوجد هناك علاقة ارتباط سلبية بين العمر وضحايا الجريمة حيث ان الاشخاص الاصغر عمرا نسبياً من ١٢-٢٤ سنة هم من أعلى نسب ضحايا العنف الاجرامي، وكذلك تقل النسبة عند الفئة الاكبر عمراً.

٣-تبين ان الاشخاص العاملين هم أقل عرضةً أن يكون ضحية العنف الاجرامي من العاطلين عن العمل، حيث يمكن تفسير ذلك من ان العاطلين عن العمل يتواجدون في اماكن أكثر عرضة للجرائم ومختلفة وأكثر بشكل عام ان العاملين وايضا ان العاطلين عن العمل يعيشون في مناطق أو احياء فقيرة نسبياً والتي تكثر فيها الحوادث العنف بعكس الاشخاص اللذين لديهم عمل.

٤- من ناحية الحالة الاجتماعية فإن النسبة الاكبر من ضحايا العنف الاجرامي هم العزاب ومن ثم المطلقين ثم المنفصلين ثم المتزوجين.

٥- يعاني حوالي ثلث ضحايا الجرائم وخصوصا السرقة والاغتصاب من اصابات جسيمة.

الدراسات السابقة وذات الصلة:

ان الدراسات السابقة هي إحدى الامور التي يلجأ إليها الباحث لتحديد موقع بحثه من الدراسات التي أجريت على موضوعه، وايضا يقوم الباحث بالإلمام بموضوع الدراسة بشكل أفضل، لأن الباحث سيكون متأكدا من أنه يبحث في جانب جديد من المعرفة لم يبحث به بعد، أو أنه سيقوم بإكمال ما بدأه غيره في دراسة سابقة دون تكرار لما كان فيها من نتائج قد وصل اليها سابقاً، أيضا تعمل على بناء أداة الدراسة.

وكثيرة هي الدراسات التي اجريت حول الجريمة وأنواعها وحتى أنماطها حيث ادلى كل مهتم بدلوه من منظوره المتخصص به، لكن ان هذه الدراسة جديدة بحد ذاتها من حيث امور عدة أهمها هي ان منطقة الدراسة وهي محافظة الزرقاء والتي تعتبر من البؤر الساخنة في اعداد الجرائم على مستوى المملكة وأنها تسلط الضوء على وجهة نظر ضحايا الجريمة بالذات، لذلك لاقى الباحث صعوبة في عدم وجود دراسات سابقة شبيهة بهذه الدراسة لكن سيتم ذكر بعض الدراسات ذات الصلة نوعا ما في هذه الدراسة.

وسوف يتم في هذا الجزء عرض الدراسات السابقة وذات الصلة التي اهتمت بموضوع الدراسة على المستوى العام أو الخاص.

أولا: الدراسات السابقة العربية:

دراسة اجراها (السعايدة،2018) بعنوان التوزيع الكمي والنوعي للجرائم في محافظة العاصمة لعام 2015 حسب التقسيمات الامنية والتي تهدف الى بيان العوامل المؤثرة في هذا التوزيع وتصنيف مديريات الشرطة في العاصمة حسب اعداد او نسب ارتكاب الجريمة في كل واحده منها، وعمل قاعدة بيانات جغرافية توضح التباين المكاني في نوع وحجم الجريمة فيها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهدافها واستخدمت معامل مجموع الترتيب في تصنيف مديريات الشرطة حسب مستوى تركز الجريمة وتم استخدام معامل المستوى الكاتوجرافي من خلال برامج نظم المعلومات الجغرافية gis في اعداد الخرائط التي تبين التباين المكاني للجريمة بين المناطق. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج ومنها ان هناك تباين مكاني ونوعي واوضح في توزيع وانتشار الجريمة بين مديريات الشرطة في محافظة العاصمة كما ان اهم العوامل المؤثرة في التباين والتوزيع المكاني للجريمة في المحافظة هي: الكثافة السكانية، عدد السكان، مساحة المنطقة والبعد عن مركز ووسط المدينة، واوصت الدراسة باتخاذ حزمة من الاجراءات الرسمية التي تهدف الى الحد من معدلات الجريمة المرتفعة خصوصا في مناطق وسط عمان وكذلك التركيز على الابعاد المكانية والمتغيرات الجغرافية عند وضع الحلول والمقترحات الهادفة الى الحد من الجريمة في المحافظة ومكافحة اسبابها.

دراسة (التهامي، 2016)بعنوان "تطبيق نظم المعلومات الجغرافية GIS في الخدمات الشرطية في مدينة الخرطوم" حيث كانت هذه الدراسة في مدينة الخرطوموتحدثت عن امكانية تطبيق برامج نظم المعلومات الجغرافية في العمل الشرطي في عاصمة السودان، وهدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل كفاءة التوزيع المكاني للخدمات الامنية والتركيز على خدمات إدارة المرور، وهدفت ايضا التقييم تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في شرطة المرور وفاعليتها في تحديد اماكن توزيع سيارات شرطة المرور في المدينة، واعتمدتعلى المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات الاولية للدراسة وتحليلها باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية، وبينت نتائج الدراسة ان التوزيع المكاني لمراكز الشرطة لا يحقق الكفاءة المكانية حسب المعايير المعتمدة في الدولة مما اثر على كفاءة الاتصال بين مراكز الشرطة والدوريات الخارجية وضبط الجريمة، وبينت نتائج الدراسة ضرورة اعتماد برامج نظم المعلومات الجغرافية في ادارة المرور لتحسين كفاءة العمل الشرطي في مدينة الخرطوم وخاصة في مجال الوقاية من الجريمة و ادارة المرور.

دراسة اخرى ذات صلة بهذه الدراسة والتي اجراها (قمح ،٢٠١٦) بعنوان "التقييم المكاني لمراكز الحماية في مدينة دمنهور باستخدام نظم المعلومات الجغرافية " وهدفت الدراسة الى معرفة ماهية نمط التوزيع المكاني لمراكز الحماية في مدينة دمنهور الواقعة في دولة مصر، وايضا هدفت الى التعرف على مدى كفاية مراكز الحماية في المدينة واقتراح اماكن لإنشاء اماكن جديدة لزيادة كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين، كذلك من اهداف تلك الدراسة كانت معرفة العلاقات المكانية لمواقع مراكز الحماية والمتغيرات الجغرافية المحيطة بها وبينت النتائج ان نحو ٢٨.٣% من مساحة المدينة هو خارج التغطية الفعالة للمراكز.

ايضا هناك دراسة للجبوري بعنوان التوزيع المكاني لجريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف في المدة ما بين (2004- 2014) وتحدثت الدراسة عن ان الجريمة رغم تنوع واختلاف انماطها واماكن حدوثها اصبحت تشكل خطرا على دعائم المجتمع وعمل الباحث على ايجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية وخاصة ظاهرة الاجرام وبين ان التباين المكاني في توزيع الجرائم حقلا خصبا للدراسات الجغرافية وتناول البحث التوزيع المكاني لكل من جريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف الاشرف لما في الموضوع من اهمية لارتباطاته بأمن المجتمع واستقراره وتوصلت الدراسة الى نتائج عده وحيث كان من اهمها ان جرائم القتل بحسب الوحدات الادارية لا تسير على وتيرة واحدة بل تتباين من وحدة ادارية الى اخرى ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل جرائم القتل في ناحية الحيرة خلال مدة الدراسة (٩٠,١) جريمة قتل لكل (١٠٠) الف نسمة من السكان في حين لا تزيد عن (٦١,٦) جريمة لكل (١٠٠) الف نسمة في ناحية العباسية فيما بلغ معدل جرائم السرقة في مركز قضاء النجف خلال مدة الدراسة (٨٣٩,٨) جريمة سرقة لكل (١٠٠)الف نسمة من السكان في حين لا يزيد المعدل عن (٩١,٣) جريمة لكل (١٠٠) الف نسمة في ناحية العباسية واوضحت الدراسة ان جريمة القتل في محافظة النجف ريفية اما بالنسبة لجريمة السرقة فهي حضرية. كما اوضحت وجود علاقة طردية بين الحجم السكاني وجرائم القتل والسرقة للوحدات الادارية في محافظة النجف خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٤) كما بينت الدراسة ان هناك علاقة ارتباط قوية جدا بين محل سكن الجناة ومكان حدوث الجريمة وهذا يعني ان مرتكبي الجرائم هم من نفس الوحدات الادارية التابعين لها ولا يبتعدون عنها كثيرا فضلا ان الجناة يرتكبون جرائم القتل داخل الاقضية التابعين لها وان هناك تباين بين محل سكن الجناة ومكان حدوث جريمة السرقة في محافظة النجف وهذا يعني انهم ايضا من نفس سكان الوحدات الادارية التابعين لها ولا يبتعدون كثيرا.

من وجهة نظر الباحث فان التعليق على الدراسة السابقة فهي اعتمد فيها الباحث على اسس التوزيع الجغرافي لوحدات الطوارئ فقط وقام بالاستعانة بإحدى انظمة المعلومات الجغرافية وكان قد استخدم الادوات اللازمة للوصول الى معرفة مدى الاستجابة الفعلية

للوحدات في حال تم طلب المساعدة من اي شخص وتوصل الى ان التوزيع الجغرافي بحاجة الى اعادة هيكله وتوزيعها بالطرق الصحيحة التي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار التعليمات اللازمة لعمل اي وحدة طوارئ.

كذلك أجرى (العنزي،2013)دراسة بعنوان " كفاءة التوزيع المكاني للخدمات العامة في مدينة حائل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية"وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كفاءة التوزيع المكاني للخدمات العامة في مدينة حائل في المملكة العربية السعودية والتي شملت الخدمات الامنية والدفاع المدني والصحة العامة ومكاتب البريد، عن طريق استخدام نظم المعلومات الجغرافية، كما هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى كفاية الخدمات والمشاكل المتعلقة بتوزيعها على مستوى المناطق في مدينة حائل و اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف مواقع الخدمات العامة وذلك باستخدام أدوات التحليل المكاني ضمن برامج نظم المعلومات الجغرافية لتحليل نمط توزيعها وتركزها ومدى تطابق مواقعها مع المعايير المتبعة في التخطيط المكاني لمواقع الخدمات العامة في المدن السعودية وأظهرت النتائج أن هناك نقص في الخدمات العامة في بعض أحياء مدينة حائل، وأن معظم الخدمات تتركز الاحياء الوسطى منها، وأن توزيع الخدمات الامنية والصحية لم يتبع المعايير المعتمدة، مما أثر بشكل سلبي على كفاءة توزيعها المكاني في مدينة حائل، من حيث عدم طول مسافة الوصول لهذه الخدمات وعدم عدالة التوزيع. وأوصت الدراسةفي اختيار المواقع الجديدة للخدمات العامة في مدينة حائل.

وأجرى (محيا،2008) دراسة بعنوان "العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة- دراسة تطبيقية على مراكز الشرطة بمدينة الرياض"، وقد شملت هذه الدراسة بعض أنماط الجريمة كمتغير تابع، وبعض المتغيرات السكانية كمتغير مستقل متمثلة في متغير النمو السكاني، والكثافة السكانية ومتغير البعد عن مراكز المدن الرئيسةوحجمالسكان.واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عن طريق الاستعانة بعدد من الاساليب الاحصائية، وتم توزيع متغيرات الدارسة وفقا للحدود الادارية لمراكز الشرطة في العاصمة، واعتمدت هذه الدراسة على قاعدة بيانات الجريمة المتوفرة لدى مراكز الشرطة بمدينة الرياض، كما اعتمدت على بيانات المسح الذي أجرته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، واستخدامالخرائطللسكان وقد أظهرت النتائج أن مراكز شرطة أحياء "السويدي" و "العليا" استأثرت بأكبر عدد من الجرائم، في المقابل استأثرت مراكز شرطة أحياء "البطحاء" و "منفوحة" بأقل عدد من الجرائم المرتكب فيها. وكشفت الدراسة عن وجود عالقة طردية بين حجم السكان السعوديين

وأعداد الجرائم، وبينت النتائج أن معظم الجرائم تتركز في وسط مدينة الرياض وتنخفض كلما اتجهنا نحو الاطراف.

دراسة اجراها (عابد،2015) بعنوان الأنشطة التي تمارسها العلاقات العامة الشرطية للحد من ظاهرة العنف في قطاع غزة، هدفت التعرف على دور العلاقات العامة في وزارة الداخلية للحد من ظاهرة العنف في قطاع غزة، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، شملت عينة الدراسة (٣٠) مفرزة من العاملين في العلاقات العامة في وزارة الداخلية في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج من ابرزها ان دائرة العلاقات العامة الشرطية تقوم بدور مهم في مكافحة العنف، وان سبب ظاهرة العنف يتمثل في تردي الظروف الاقتصادية والسياسية، وان اكثر المعوقات التي تعيق عمل العلاقات الشرطية اثناء تصديها لظاهرة العنف عدم توفر الكادر المتخصص وفهم الإدارة العليا لطبيعة عمل العلاقات العامة.

الدراسات السابقة الاجنبية:

دراسة

(Russnak et al, 2016 بعنوان " (Visualization And Spatial Analysis of Police Open Data as A part of Community Policing in the City of Pardubice (Czech Republic) "

وهدفت هذه الدراسة الى ابراز التحليلات المكانية ووضع التصورات التي تسهم في تحسين مواقع مراكز الشرطة في عمليات التحقيق والتنبؤ بالجريمة، وتخطيط قوات الشرطة في مدينة باردبيك في جمهورية التشيك، واعتمدت هذه الدراسة على البيانات المكانية لمواقع وقوع الجرائم التي تم توفيرها في مراكز الشرطة، ايضا تم الاعتماد على البيانات الخاصة بمواقع المراكز الامنية في المدينة ، وقامت الدراسة بالبحث في العلاقة بين التواجد الامني وبين عدد مرات تكرار وقوع الجرائم في النطاقات المساحية الخاصة يتأثر مواقع مراكز الشرطة، واظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين عدد مرات وقوع الجرائم وبين البعد عن المراكز الامنية خاصة الجرائم الناتجة عن المقامرة في المدينة، واوصت الدراسة بضرورة زيادة اعداد المراكز الامنية في المدينة خاصة في النقاط الساخنة.

دراسة (Franz, 2014)بعنوان Crime Mapping and Analysis in the Dansoman Police Subdivision, Accra, Ghana - A Approach Systems Information Geographic "وهدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين البيانات المتعلقة بالجريمة والمعلومات المكانية الخاصة بتوزيع نطاقات نفوذ المراكز الامنية وهدفت ايضا الدراسة الى تتبع

توزيع الجريمة في مدينة اكرا Accra في دولة غانا خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٢)، باستخدام ادوات التحليل المكاني ضمن برامج نظم المعلومات الجغرافية، واعتمدت الدراسة على مصادر البيانات المتاحة من ادارة الشرطة والمصادر الاخرى والتي شملت مواقع ارتكاب الجريمة، الطرق الرئيسية، حدود المقاطعات، حدود المناطق الامنية ومواقع مراكز الشرطة، واظهرت نتائج الدراسة التباين الكبير في اعداد الجرائم المرتكبة في مناطق مدينة اكرا حيث تتركز الجرائم ضمن المناطق القديمة في المدينة التي تقل فيها المراكز الامنية يليها التوزيع العشوائي وان هناك تفاوت كبير في نطاق نفوذها، واوصت هذه الدراسة بضرورة انشاء مراكز امنية جديدة في المناطق التي تتركز فيها مناطق حدوث الجرائم وان تتضمن بيانات الجرائم المرتكبة، وتاريخ وقوعها، موقع الجريمة،وكذلكالبيانات الديموغرافية لمرتكبي الجرائم مثل الجنس والعمر والدخل.

دراسة (Kevin ,and Hayslett ,2007)بعنوان **Determining Optimal Police Patrol Areas with Maximal Coverage and Backup Covering Location Model**وهدفت هذه الدراسة الى اقتراح وضع نموذج جديد لتحديد اختصاص دوريات الشرطة بحيث يتضمن هذا النموذج تطبيق اعلى تغطية مكانية فعالة لها ودعم القرارات الخاصة بتوزيعها المكاني للحد من الجريمة في مدينة دلاس Dallas الامريكية، ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام نظم المعلومات الجغرافية وبرامج انظمة دعم القرارات المكانية وتم استخدام الخرائط الخاصة بالمدينة وتقسيم المنطقة الى قطاعات وأجزاء، واظهرت نتائج هذه الدراسة ان النموذج المقترح يحقق اعلى فائدة لتوفير الوقت والجهد والتكلفة لحركة دوريات الشرطة مع امكانية تعميم النموذج على باقي المدن الامريكية، وبينت النتائج اهمية برامج نظم المعلومات الجغرافية في دعم القرارات الخاصة بأجهزة الشرطة وتحسين كفاءة توزيعها المكاني.

دراسة ماريا وتيدورا(Maria&Teodora،2008) بعنوان " **Geographical Distribution Of Crime In Italian Provinces: A Analysis**وهدفت الدراسةإلى التعرف على أماكن التركيز المكاني لبعض أنماط الجرائم في المدن الايطالية وعلاقتها ببعض المتغيرات التي شملت كثافة التواجد الامني، الكثافة السكانية، استخدامات الارض، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستكشافي في تحليل البيانات المكانية للجرائم وأماكن تركزها، كما استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها الاحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة العدل الايطالية الخاصة بأعداد الجرائم وأماكن ارتكابها وخصائص مرتكبيها خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)،واستخدام بعض نماذج التحليل المكاني لتحديد أماكن تركز الجرائم وانتشارها المكاني، واستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. أظهرت نتائج الدراسة أن أعداد الجرائم تكثر

في المناطق التي يقل فيها كثافة التواجد الامني، حيث تتركز في المناطق الشمالية في ايطاليا، وأوضحت النتائج أن نمط توزيع الجرائم الجغرافي للجرائم يأخذ نمط متكتل خلال فترة الدراسة، بينما نمط التوزيع المكاني لكثافة التواجد الامني هو نمط مشتت وغير منتظم.

دراسة (Pukhtoon, and Nasir, 2009) بعنوان **GIS Based Spatial and Temporal Analysis of Crimes, a Case Study of (Mardan, City Pakistan**وهدفت الدراسة الى التعرف على واقع الجريمة وتوزيعها المكاني والزماني في مدينة ماردانMardanفي الباكستان مع الاشارة لعلاقة التوزيع المكاني لعدد من المتغيرات البشرية والطبيعية مثل توزيع السكان وتوزيع وأعداد المراكز الامنية ونمط توزيعها المكاني، وكذلك عالقة توزيع الجريمة المكاني والزماني مع بعض العناصر المناخية والتي شملت المطارودرجات الحرارة، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي واستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافي، واستخدمت الدراسة البيانات الخاصة بمواقع ارتكاب الجرائم ومصادر البيانات الاخرى من المؤسسات ذات العالقة، اظهرت نتائج هذه الدراسة تركز الجرائم في مناطق الكثافة السكانية العالية وفي مناطق الاستخدامات التجارية في المدينة، كذلك بينت النتائج عدم وجود عالقة احصائية بين متغيرات توزيع اماكن المراكز الامنية وعناصر المناخ "الحرارة والامطار" بينما كان هناك عالقة طردية ذات دلالة احصائية بين توزيع السكان وكثافتهم وتركز اعداد الجرائم وبين انماط استخدام الارض.

المنهجية والإجراءات:

يهدف هذا الفصل الى توضيح الخطوات المنهجية التي تمَ إتباعها في القيام بالدراسَة الميدانية، حيث يتضمن تحديد منهج الدراسَة، ومجتمع وعينة الدراسةوخصائصها، وأداة جمع البيانات وأسلوب بنائها، واختبارات الصدق وثبات أداة الدراسة، كما يتضمن عرضاً لأساليب معالجة للبيانات وتحليلها، وعلى النحو التالي:

منهج الدراسة:

لقد اعتمدت الدراسَة لتحقيق أهدافها على المنهج المسحي، والمنهج الوصفي التحليلي حيث يعدَ المنهج جهداً علمياً منظماً للحصول على البيانات والمعلومات الوصفية من عينة الدراسة.وحول التوزيع المكاني للمراكز الامنية ودورها في الوقاية من الجريمة تم استخدام هذا المنهج نظراً لمُلائمته طبيعة الدراسة حيث انه يقوم على تحليل ووصف البيانات المكانية والوصفية المتوفرة عن التوزيع المكاني للمراكز الامنية واماكن حدوث الجرائم، وضمن هذا المنهج استخدمت الدراسة عدد من الاختباراتالاحصائية الكارتوغرافية لتحليل نمط توزيعها وتركزها ومدى تطابق مواقعها مع المعايير المتبعة في التخطيط المكاني لمواقع الخدمات الامنية. اما

المنهج المسحي فقد استخدم لتحديد المواقع الجغرافية للمراكز الامنية ومناطق حدوث الجرائم في محافظة الزرقاء والبيانات المتعلقة بها.

واعتمدت الدراسة على استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات والتي وزعت على عدد من ضحايا الجريمة والتي تم إخضاعها لاختبارات الصدق والثبات، وتم تحليل استجابات عينة الدراسة عليها بالأساليب الإحصائية الكمية المناسبة.

٢.٣ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الأشخاص اللذين كانوا في احدى الفترات ضحايا للجرائم المختلفة في وقت سابق وهم من سكان محافظة الزرقاء بشكل خاص.

٣.٣ عينة الدراسة:ان عينة الدراسة تقتصر على البعض من ضحايا الجريمة او المتضررين من الجرائم في محافظة الزرقاء وقد تم أخذ مجموعات مناسبة في مختلف محافظة الزرقاء كاملة وذلك بعد الرجوع الى اعداد الجرائم المرتكبة في كل لواء من الثلاث الألوية التابعة لمحافظة الزرقاء والتي كان عددها بشكل سنوي ما يقارب ١٠٠٠ جريمة تقريباً.

ولاختيار افراد عينة الدراسة، فقد اتبعت الدراسة أسلوب اختيار العينة بالطريقة تم اختيارهم بالطريقة القصديةالطبقية التناسبية وبنسبة ٣٠% من المجتمع الاحصائي المستهدف،وتكونت عينة الدراسة من (٣٠٠) شخص من ضحايا الجريمة في محافظة الزرقاء، والجدول يبين توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.

الجدول(3)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية

المتغير		التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	129	43.0
	انثى	171	57.0
الحالة الاجتماعية	أعزب	6	2.0
	متزوج	39	13.0
	مطلق	132	44.0
	أرمل	123	41.0

العمر	18 فما دون	21	7.0
	19-30	90	30.0
	31-40	111	37.0
	41-50	39	13.0
	51 فما فوق	39	13.0
المستوى التعليمي	ثانوي فما دون	60	20.0
	دبلوم متوسط	123	41.0
	بكالوريوس فأعلى	117	39.0
الدخل الشهري	أقل من 100 د	21	7.0
	101-400 د	92	30.7
	401-600 د	110	36.7
	601-800 د	39	13.0
	أكثر من 800 د	38	12.7
مكان السكن	مركز المدينة	55	18.3
	ضواحي المدينة	114	38.0
	مخيم	131	43.7
اللواء التابع له	لواء قصبة الزرقاء	166	55.3
	لواء الرصيفة	116	38.7

	لواء الهاشمية	18	6.0
أقرب مركز أمني	داخل الحي	129	43.0
	خارج الحي	171	57.0
المجموع		300	100

ويوضح الجدول رقم ان عدد الذكور في العينة قد كان (١٢٩) وبنسبة 43% اما عدد الاناث والتي هي كانت الأعلى فقد كان عددهم (١٧١) وبنسبة 57%.

وكما هو مبين بالجدول فقد كان متغير الحالة الاجتماعية لأفراد العينة بالنسبة لمتغير الاعزب ٦ اشخاص وهي الأقل اما أكثر متغير للحالة الاجتماعية فقد كانت للمطلق وكان عددهم ١٣٢ وبنسبة ٤٤%.

اما بالنسبة لمتغير العمر في العينة فقد كانت الفئة الأكثر هم بين اعمار ٣١-٤٠ وبنسبة ٣٧% واقل فئة فقد كانت للذين أعمارهم ١٨ فما دون والذي كان عددهم ٢١ وبنسبة ٧%.

وبالنسبة لمتغير المستوى التعليمي لأفراد العينة فقد كان اعلى نسبة وكما هي موضحة بالجدول رقم (٣) هم لحاملي شهادات البكالوريوس فما أعلى وبنسبة ٣٩% واقل فئة هم الذين يحملون شهادة الثانوي فما دون وكان عددهم ٦٠ وبنسبة ٢٠%.

ويتضح أيضا ان اعلى فئة للدخل لأفراد العينة قد كانت ٤٠١-٦٠٠ والتي كانت بنسبة ٣٦.٧ من حجم العينة واقل فئة للدخل كانت أقل من ١٠٠ دينار وبنسبة ٧% من حجم العينة.

ومن خلال الجدول رقم (٣) فان اعلى عدد لمكان السكن لإفراد العينة قد كان في ضواحي المدينة والذي كان عددهم ١١٤ وبنسبة ٣٨% من حجم العينة واقلها كانت في مركز المدينة وبنسبة ١٨.٣% من حجم العينة.

ويبين الجدول ان اكبر عدد لسكان العينة كان في لواء قصبة الزرقاء وبنسبة ٥٥.٣% من حجم العينة بينما كان اقلها في لواء الهاشمية وبنسبة ٦% من حجم العينة.

ويبين الجدول ان عدد افراد العينة الذين يسكنون بعيدا عن المركز الأمني هم ١٧١ وبنسبة ٥٧% من حجم العينة وعدد الافراد القريبين من المركز الأمني هم ١٢٩ وبنسبة ٤٣% من حجم العينة.

أداة الدراسة

تم بناء استبانة خاصة لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وذلك بعد اجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات السابقة وعمل استبانة لبيان أثر التوزيع المكاني للمراكز الأمنية في محافظة الزرقاء ودورها في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضحايا الجريمة.

تم تطوير الاستبانة بالرجوع إلى دراسة (**العنـزي،٢٠١٣**)ودراسة (**محيا، ٢٠٠٨**) ودراسة (**العشران وخمش، ٢٠١٦**) وتكونت الاستبانة بصورتها الأوّليّة من (٤١) فقرة، وتوزعت على خمس مجالات، وتم الإجابة على الاستبانة من قبل ضحايا الجريمة، ويوضح الملحق (أ) الاستبانة بصورتها الأوّليّة.

صدق أداة الدراسة

الخصائص السيكوميترية للاستبانة:

الصدق الظاهري

تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة حيث تم عرضها على (9) محكمينمن أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في علم الجريمة وعم الاجتماع، كما هو مبين في الملحق (ب)، وذلك لمعرفة آرائهم في مدى مناسبة الفقرات لما وضعت لقياسه ومدى انتمائها للمجال، ودرجة وضوحها، واقتراح التعديلات المناسبة، وتم اعتماد نسبة الاتفاق أن تكون (٨٠%) أو أكثر بين المحكمين، وقد تم الأخذ بملاحظات المحكمين حول الاستبانة وتعديل الفقرات بناء على ملاحظاتهم.

ثبات اداة الدراسة (ثبات مجالات الاستبانة**)**

للتأكد من ثبات استبانة أثر التوزيع المكاني للمراكز الأمنية في محافظة الزرقاء ودورها في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضحايا الجريمة، تم حساب معامل الاتساق الداخلي لمجالات الاستبانة من خلال معادلة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي، والجدول يبين معاملات ثبات أبعاد الاستبانة.

معاملات ثبات لمجالات الاستبانة

البعد	عدد الفقرات	معامل الاتساق الداخلي
دور التوزيع المكاني للمراكز الامنية في الوقاية من الجريمة	8	0.732
الكفاءة المكانية للمراكز الامنية في مدينة الزرقاء	8	0.814

يبين الجدولإن ثبات مجالات الاستبانة بلغ (٠.٧٣٢-٠.٨٤١) وهي معاملات الثبات اعلى من (٠.٦٠)، وبذلك تم اعتماد الاستبانة بصورتها النّهائيّة حيث تكون من (٤١) فقرة

المعالجة الاحصائية

وعالجت الدراسة البيانات، وذلك بإدخالها الى الحاسب الالي وعولجت باستخدام البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V.26، وللإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

١. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتمادا على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية لمستوى تقديرات افراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجالات الدراسة، وحساب المتوسط الحسابي الموزون العام للمجالات، وحساب الانحرافات المعيارية لإجابات افراد عينة الدراسة على فقرات مجالات الدراسة بهدف التعرف على مدى تشتت الإجابات.

٢. معامل الارتباط بيرسون لإجراء اختبار العلاقات الارتباطية بين مجالات الدراسة.

٣. استخدام معمل كرونباخ الفا Cronbach Alpha، لقياس ثبات مجالات الدراسة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الاول: ما دور التوزيع المكاني للمراكز الامنية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضحايا الجريمة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التوزيع المكاني للمراكز الامنية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضحايا الجريمة، والجدول يبين النتائج.

الجدول(4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التوزيع المكاني للمراكز الامنية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضحايا الجريمة

الرقم	الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
4	المركز الامني يقلل من الجرائم بين المواطنين	1	3.83	1.077	مرتفع
5	التوزيع المكاني للمراكز الامنية لا يقلل من وقوع الجريمة في المنطقة	2	3.82	1.097	مرتفع

7	يحد توفر مراكز أمنية في المنطقة من عبث أصحاب السلوكيات الجرمية.	3	3.81	1.058	مرتفع
1	وجود المركز الامني يقلل من ارتكاب الجريمة	4	3.80	1.076	مرتفع
2	تواجد المركز الأمني يردع المجرم نوعا ما عن ارتكاب الجريمة	5	3.79	1.078	مرتفع
3	المركز الامني يحافظ على هيبة القانون في المكان	6	3.78	1.089	مرتفع
6	تزداد نسبة الجريمة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية	7	3.78	1.085	مرتفع
8	يحقق تواجد المراكز الأمنية في مدينة الزرقاء على الشوارع الرئيسية سهولة في التحرك نحو مكان حدوث الجريمة.	8	3.77	1.109	مرتفع
دور كفاءة التوزيع المكاني للمراكز الامنية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضحايا الجريمة			3.79	.439	مرتفع

يتضح من الجدول أن إجابات أفراد عينة الدراسة لدور التوزيع المكاني للمراكز الامنية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضحايا الجريمة مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.79)، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات دور التوزيع المكاني للمراكز الامنية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضحايا الجريمة تراوحت ما بين (3.77-3.83)، وكانت الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة (4) " المركز الامني يقلل من الجرائم بين المواطنين " بمتوسط حسابي (3.83)، وكانت الفقرة التي حصلت على أقل متوسط حسابي هي الفقرة (8) " يحقق تواجد المراكز الأمنية في مدينة الزرقاء على الشوارع الرئيسية سهولة في التحرك نحو مكان حدوث الجريمة " بمتوسط حسابي (3.77).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مدى الكفاءة المكانية للمراكز الامنية في مدينة الزرقاء من وجهة نظر الضحايا؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى الكفاءة المكانية للمراكز الامنية في مدينة الزرقاء من وجهة نظر الضحايا، والجدول يبين النتائج.

الجدول(5)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى الكفاءة المكانية للمراكز الامنية في مدينة الزرقاء من وجهة نظر الضحايا

الرقم	الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
4	الكثافة السكانية العالية تؤثر سلباً على كفاءة عمل افراد المركز الامني للوصول للمجرمين بشكل أسرع في مدينة الزرقاء.	1	3.85	1.064	مرتفع
5	يساهم تدريب افراد المراكز الأمنية في تمتعهم بمستوى عال من الكفاءة والحرفية في التعامل مع الجريمة.	2	3.84	1.048	مرتفع
6	وجود الاجهزة الحديثة الخاصة في تتبع الجريمة يساعد المراكز الأمنية في مدينة الزرقاء في الملاحقة الأمنية للمطلوبين.	3	3.84	1.051	مرتفع
7	وجود خرائط تفصيلية للمناطق الاختصاص في المراكز الأمنية يساعد على الوصول لمكان الجريمة بطرق احترافية.	4	3.83	1.039	مرتفع
8	لدى الأجهزة الأمنية في مدينة الزرقاء كفاءة عالية في الحد من المعوقات التي تعترضها.	5	3.83	1.068	مرتفع
9	توفر قواعد المعلومات المكانية في	6	3.82	1.057	مرتفع

	المراكز الأمنية في مدينة الزرقاء يساهم في سرعة الوصول للمطلوبين باحترافية.				
10	تتمتع الأجهزة الأمنية في مدينة الزرقاء بكفاءة عالية في سرعة الوصول لموقع الجريمة.	7	3.82	1.094	مرتفع
11	تتمتع الأجهزة الأمنية في مدينة الزرقاء بكفاء عالية في التعامل مع الحالات الطارئة.	8	3.81	1.088	مرتفع
مدى الكفاءة المكانية للمراكز الامنية في مدينة الزرقاء من وجهة نظر الضحايا			3.83	.494	مرتفع

يتضح من الجدول أن إجابات أفراد عينة الدراسة لمدى الكفاءة المكانية للمراكز الامنية في مدينة الزرقاء من وجهة نظر الضحايا مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٨٣)، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مدى الكفاءة المكانية للمراكز الامنية في مدينة الزرقاء من وجهة نظر الضحايا تراوحت ما بين (٣.٨١-٣.٨٥)، وكانت الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة (٤) " الكثافة السكانية العالية تؤثر سلباً على كفاءة عمل افراد المركز الامني للوصول للمجرمين بشكل أسرع في مدينة الزرقاء" بمتوسط حسابي (٣.٨٥)، وكانت الفقرة التي حصلت على أقل متوسط حسابي هي الفقرة (٢) " تتمتع الأجهزة الأمنية في مدينة الزرقاء بكفاء عالية في التعامل مع الحالات الطارئة" بمتوسط حسابي (٣.٨١).

مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الاول: ما دور التوزيع المكاني للمراكز الأمنية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضحايا الجريمة؟

تشير إجابات أفراد عينة الدراسة إلى أن دور التوزيع المكاني للمراكز الأمنية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضحايا الجريمة مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٧٩)، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات دور التوزيع المكاني للمراكز الأمنية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر ضحايا الجريمة تراوحت ما بين (٣.٧٧-٣.٨٣)، وكانت الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة (٤) " المركز الأمني يقلل من الجرائم بين المواطنين " بمتوسط

حسابي (٣.٨٣)، وكانت الفقرة التي حصلت على أقل متوسط حسابي هي الفقرة (٨) " يحقق تواجد المراكز الأمنية في مدينة الزرقاء على الشوارع الرئيسية سهولة في التحرك نحو مكان حدوث الجريمة " بمتوسط حسابي (٣.٧٧).

يعزو الباحث هذه النتيجة الى الدور الأمني الذي يلعب التوزيع المكاني للمراكز الأمنية في الحد والوقاية من الجريمة حيث أن المراكز الأمنية ضمن محيطها الأقرب تخلو من الجرائم وان التواجد الأمني في أي موقع له دور فعال في الوقاية من الجريمة، وبالنظر الى إحصائيات الجرائم المرتبكة في الأردن يتضح بأن هناك تفاوت بين المحافظات الأمر الذي يؤكد ما توصلت اليه الدراسة من نتيجة حيث أن بعض المحافظات تعد ذات نسبة منخفضة في ارتكاب الجريمة وذلك من خلال التواجد الأمني والتوزيع المكاني للمراكز الأمنية ضمن هذه المحافظات.

كما يرى الباحث بأن وضع المراكز الأمنية ضمن مناطق رئيسية يعد امراً مهماً في الوقاية من الجريمة وذلك لفرض هيبة الدولة وسيادة القانون في المكان ولردع كل مجرم عن التفكير في ارتكاب أي جريمة وايضاً لتسهيل مهمة الشرطة للوصول الى موقع الحدث قبل وقوع الجريمة او محاولة تداركها بأقل الخسائر التي ممكن ان تقع.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مدى الكفاءة المكانية للمراكز الأمنية في مدينة الزرقاء من وجهة نظر الضحايا؟

تشير إجابات أفراد عينة الدراسة إلى أن مدى الكفاءة المكانية للمراكز الأمنية في مدينة الزرقاء من وجهة نظر الضحايا مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٨٣)، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مدى الكفاءة المكانية للمراكز الأمنية في مدينة الزرقاء من وجهة نظر الضحايا تراوحت ما بين (٣.٨١-٣.٨٥)، وكانت الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة (٤) " الكثافة السكانية العالية تؤثر سلباً على كفاءة عمل أفراد المركز الأمني للوصول للمجرمين بشكل أسرع في مدينة الزرقاء" بمتوسط حسابي (٣.٨٥)، وكانت الفقرة التي حصلت على أقل متوسط حسابي هي الفقرة (٢) " تتمتع الأجهزة الأمنية في مدينة الزرقاء بكفاء عالية في التعامل مع الحالات الطارئة" بمتوسط حسابي (٣.٨١).

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن وجود بعض الثغرات في الكفاءة المكانية وخاصة ان التوزيع السكاني في الأردن يعد توزيع غير منتظم يلعب دور كبير في كفاءة وأداء المراكز الامنية، حيث أن بعض المناطق تشهد ازدحام سكاني كثيف مقابل مناطق أخرى تخلو من الكثافة السكانية ويعد هذا عاملاً أساسياً في ارتكاب الجريمة وكذلك تؤثر بشكل سلبي على أداء العاملين في جهاز الامن العام على اعتبار أن المناطق ذات السكانية العالية بحاجة الى عدد كبير من المراكز الأمنية ورجال الشرطة.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، فقد تم صياغة التوصيات التالية:

–ضرورة التأكيد على أهمية رفع مستوى الأفراد في المجتمع وتوعيتهم بسلبيات الجريمة على المجتمع وما لها من أثار كبيرة على المجتمع.

–تفعيل الدور التوعوي من خلال المراكز الأمنية للحد من ارتكاب الجرائم والوقاية منها.

–إعادة النظر في التوزيع المكاني للمراكز الأمنية بما يتناسب مع الكثافة السكانية ليكون هناك دور فاعل لجهاز الأمن العام في القيام بواجباته والوقاية من الجريمة.

المراجع العربية:

عنب ،محمد "عدالة جنائية: السيطرة على الجريمة مسؤولية المجتمع.(2016) ".

شهوان، وسيم محمد أمين احمد .دور المؤسسة الأمنية في الحد من الجرائم المستحدثة في الضفة الغربي من وجهة نظر ذوي الاختصاص Diss. AL-Quds University, 2018.

مديرية الامن العام،انجازات عام ٢٠١٩، الموقع الالكتروني الرسمي لمديرية الامن العام، تاريخ النشر 9/1/2019

عقيدة، محمد أبو العلاء (1994). أصول علم الإجرام، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٤.

التويجري، أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2011، ص28- 29.

العرم، خلف بن محمد بن عبدالله ، "من أسباب وقوع الجريمة"، الجزيرة ،.2017

الحياري، إيمان، تعريف الجريمة وأركانها ، https://mawdoo3.com/ ديسمبر 2016 .

الدويري، رنيم "الأسباب التي تدفع المجرمين لارتكاب جرائمهم"، جريدة الأنباط ،.2017

وزارة الداخلية، 2021، الموقع الرسمي للوزارة،معلومات عامة عن محافظة الزرقاء، https://moi.gov.jo/AR/Pages

المراجع العربية باللغة الانجليزية:

Enab, Mohamed “Criminal Justice: Controlling Crime is a Community Responsibility.” (2016).

Shahwan,Waseem Mohamed Amin Ahmed. The role of the security establishment in curbing new crimes in the West

Bank from the point of view of specialists. Diss. AL-Quds University, 2018.

Public Security Directorate, Achievements of 2019, Official Website of the Directorate of Public Security, Publication date 9/1/2019

Aqdaa, Muhammad Abu Al-Ala (1994). The Origins of Criminology, Cairo, Arab Thought House, 4th edition.

Al-Tuwaijri, AsmaaBint Abdullah Bin Abdul Mohsen, Social and Economic Characteristics of the Proceeds of Crime, Memorandum for Obtaining a Master's Degree, Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia, 2011, pp. 28-29.

Al-Aram,Khalaf bin Muhammad bin Abdullah, "One of the Causes of Crime", Al-Jazeera, 2017.

Al-Hiyari,Iman, Definition of Crime and Its Elements, https://mawdoo3.com/ December 2016.

Al-Duwairi,Raneem, "The reasons that motivate criminals to commit their crimes", Al-Anbat newspaper, 2017.

Ministry of Interior, 2021, the official website of the ministry, general information about Zarqa Governorate, https://moi.gov.jo/AR/Pages

المراجع الاجنبية:

Hough ,M.(1985). The impact of victimization: Findings from the British Crime Survey. Victimology: An International Jour-nal,10,488-497.

Wolfgang , M. (1958). Patterns in criminal homicide Philadelphia. University of Pennsylvania Pres

Garofalo, J. (1979). Victimization and the fear of crime. Journal of research in crime and delinquency, 16,80-97.

Parsonage , w. a. (1979). Perspectives on victimology. Beverly H: sage publications.

Karmen , A. (1984). Crime Victims: An introduction to Victimoiogy.

Russnák, P., Ondrejka, H., Jan, Robert C., (2016) Visualization And Spatial Analysis of Police Open Data as A part of Community Policing in the City of Pardubice (Czech Republic), Georg Gartner and Haosheng Huang, EuroCarto, 2015, 10-12 November 2015, Vienna, Austria.

Franz T. Okyere (2014) Crime Mapping and Analysis in the Dansoman Police Subdivision, Accra, Ghana, Journal of Environment and Earth Science , Vol 4, No 20, ISSN 2224-3216 (Paper) ISSN 2225-0948 (Online).

Kevin, Curtin and Hayslett, Karen (2007) Determining Optimal Police Patrol Areas with Maximal Coverage and Backup Covering Location Model, Springer, DOT 10.1007/ LLC 2007, USA

Pukhtoon, Yar, and Jamal Nasir (2009) GIS Based Spatial and Temporal Analysis of Crimes, a Case Study of Mardan City, Pakistan, International Journal of Geosciences, 2016, 7, 325-334 Published Online March 2016 in Scores. http://www.scirp.org/journal/ijg